ريادة الأعمال.. أرقام ومعلومات

تتوقع الاحصائيات أنه بحلول عام ٢٠٤٠ سيصل عدد العمانيين إلى نحو ٤ ملايين نسمة وستبلغ نسبة الشباب الذين ستكون أعمارهم من ١٥ الى ٢٩ سنة إلى اجمالي العمانيين حوالي ٢٧٪.

تحرص السياسات الحكومية على توزيع مشروعات ريادة الأعمال في جميع المحافظات وهو ما يعد أمرا جيدا لفتح آفاق جديدة للاستثمار في كل مكان بالسلطنة، وهو ما يعني أيضا تنشيط الحركة الاقتصادية وإتاحة مزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية في أماكن إقامتهم، وتعد محافظات شمال الباطنة والداخلية وظفار من الأنشط في إقامة مشروعات ريادة الأعمال بينما أقل المحافظات هي مسندم والوسطى.

حسب احصائيات رسمية قام بها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حول توجه الشباب نحو سوق العمل ترتفع نسبة الشباب الذين يفكرون في إقامة مشروع خاص بدرجة أكبر بين المشتغلين وبنسبة تصل إلى ٧٢٪ يليهم الشباب الباحثون عن عمل بنسبة ٤٦٪ وتقل النسبة إلى أدنى مستوياتها بين طلبة التعليم العالي حيث تصل إلى ٢٨٪.

الاحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة» تشير الى ان فيما يتعلق بالمشروعات الفعلية التي تم اقامتها هناك ٥١ ٪ من أصحاب المشروعات يحملون شهادة التعليم العام ونسبة حملة الدبلوم العالي والشهادات الجامعية مجتمعة حوالي ١٩٪، و٧٣ ٪ من المستفيدين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٤٠عاما، و٤٢٪ منهم كانوا باحثين عن عمل قبل بدء المشروعات.

توضح الاحصائيات أن عدد رواد الأعمال المسجلين رسميا قفز من ٦٤٠ رائد اعمال في عام ٢٠١٣ الى ١٨٥٩٧ خلال العام الحالي، كما ارتفع عدد المسجلين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (كأصحاب أعمال) من ٣٥ في عام ٢٠١٣ الى ٥١٦٩ صاحب عمل في العام الجاري.

منذ انشائه في يناير ٢٠١٤ وحتى الآن ، تجاوز حجم المحفظة الاقراضية لصندوق الرفد ٦٧ مليون ريال عماني فيما بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها ١٦٨١ مشروعا في مختلف القطاعات الاقتصادية وكافة المحافظات ووفرت هذه المشروعات ٣٠٠٠ فرصة عمل، من بين هذه الفرص هناك ١٧٠٠ فرصة عمل لأصحاب المشروعات وأكثر من ١٢٠٠ فرصة عمل للقوى العاملة الوطنية التي تعمل بها.

تؤكد الإحصائيات أن ٢٨،٥ ٪ من أصحاب المشروعات الجديدة المسجلة لريادة الاعمال من الإناث، فيما بلغت نسبة الذكور ٧١،٥ ٪ ورغم التفاوت في النسبتين.

شهدت السنوات الماضية ارتفاعا كبيرا في محافظ الاقراض بشكل عام لدى البنوك المحلية، ورغم ان البنوك تتردد بشكل عام في اقراض المشروعات الصغيرة، نظرا لارتفاع نسب المخاطر، الا ان تطبيق نتائج ندوة سيح الشامخات اسفر عن حل كثير من الاشكاليات المتعلقة بالتمويل، وتساعد قرارات زيادة حيز التمويل في تقديم مساعدة قوية في تمويل هذه النوعية من المشروعات خاصة أن إجمالي حجم المحفظة الاقراضية للبنوك في الوقت الحالي يتجاوز ١٨ مليار ريال

وهو ما يعني أن حدود تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أساس ٥ بالمائة من محفظة الاقراض، حسب توجيهات البنك المركزي العماني، يمكن ان يبلغ نحو ٩٠٠ مليون ريال على الأقل.

نسبة مشروعات ريادة الأعمال تتوزع ما بين ٤٣،٥ بالمائة للمشروعات التجارية، يليها قطاع الصناعة والخدمات بنسبة ٢٩٪، ثم قطاع النقل الذي بلغ حوالي ٩٪، فيما بلغت نسبة قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية حوالي ٣٪، ثم الصناعات الحرفية بنسبة ٢،٧٪، وقطاع السياحة ١،٢٪.

تعد الفترة من عامين الى ثلاث أعوام من بدء المشروع هي الأصعب على الاطلاق، وأوشكت معظم المشروعات التي تم تمويلها من صندوق الرفد على اكمال هذه المدة، وقد أعلن بنك التنمية العماني أن نسبة تعثر المشروعات منخفضة للغاية حيث ينتظم أصحاب المشروعات التي يتم تمويلها من «الرفد» في السداد بنسبة ٩١٪ وهو معدل جيد للغاية بالمقاييس الإقليمية والعالمية حيث تفيد الإحصائيات العامة في مختلف الدول أن نسبة الإخفاق تتراوح بين ٦٠٪ و٨٠٪ حسب نشاط المشاريع وتكلفتها.

تفيد الاحصائيات أن أهم التحديات التي تواجه ريادة الاعمال هي الصعوبات التي تنتج عن تعدد الاجراءات الحكومية والتأخر في استلام المستحقات من قبل الجهات الحكومية التي يتعامل معها رواد الأعمال ويمثل ذلك ٤٩٥ من التحديات، في حين أن ٥١٪ من التحديات تأتي بسبب عد التوفيق في إدارة المشروعات، وهناك تحد آخر مهم أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل انخفاض اسعار النفط مما ادى الى تراجع الطلب وانخفاض الايرادات.

أهم برامج التمويل التي تقدم قروضا لمشروعات الشباب هي «شراكة» و «رزق» والذي يستهدف تمويل الشباب العماني، وبرنامج تفرغ الموظفين «جدارة». وبرنامج دعم براءة الاختراع «ابتكار» والثلاثة برامج الاخيرة يقدمها صندوق الرفد، اضافة الى ٦١٦ من مراكز سند للخدمات توفر فرص عمل لمئات الشباب وتخدم مختلف الشرائح مثل رواد الأعمال المبادرون من الشباب والشابات والخاضعون للضمان الاجتماعي والباحثون عن عمل والمرأة الريفية والمهنيون والحرفيون، وكذلك أصحاب المشروعات القائمة من المؤسسات الصغيرة الراغبين في الانتقال بمؤسساتهم إلى مؤسسات متوسطة أو كبيرة.

ينص التعريف الرسمي المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ان المؤسسة الصغرى يتراوح عدد عمالها من ١ إلى ٥ عامل ومبيعاتها السنوية أقل من ١٠٠ ألف ريال عماني، والصغيرة عدد عمالها يتراوح من ٦ إلى ٢٥ عاملا ومبيعاتها من ١٠٠ ألف ريال عماني إلى ٥٠٠ ألف ريال عماني، بينما المؤسسة المتوسطة يكون عدد عمالها من ٢٦ إلى ٩٩ عاملا ومبيعاتها تتراوح ما بين ٥٠٠ ألف ريال عماني إلى أقل من ٣ ملايين ريال عماني.